



Strasbourg, le 12 décembre / December 2014

CDL-JU(2014)019cor
Or. Engl./Fr.

EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW
(VENICE COMMISSION)

**THÉSAURUS SYSTÉMATIQUE /
SYSTEMATIC THESAURUS**

VERSION 22

**Applicable à partir du Bulletin 2014/3 /
Applicable from Bulletin 2014/3**

**« Traduction élaborée par le Conseil Constitutionnel
du Royaume du Maroc »**

**“Translation prepared by the Constitutional Council
of the Kingdom of Morocco”**

ستراسبورغ، في 12 دجنبر 2014

اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)

المكنز المنهجي الصيغة رقم : 22

يطبق ابتداء من النشرة رقم 2014/3
(صيغة عربية معدة من لدن المجلس الدستوري للمملكة المغربية)

يعد المكنز المنهجي نظاما للتصنيف في ميدان القانون الدستوري، إذ يستعمل أثناء فهرسة قرارات المحاكم الدستورية والهيئات المماثلة لها (في نشرة اجتهادات القضاء الدستوري وقاعدة المعطيات codices)، وفصول الدساتير والقوانين المتعلقة بالمحاكم (في قاعدة المعطيات codices). وقد تم تطوير المكنز المنهجي من قبل لجنة البندقية وموظفي الاتصال المعيّنين من لدن المحاكم. ويتم تحيينه بانتظام من قبل المجلس المختلط المهتم بالقضاء الدستوري.

يتألف هذا المكنز من خمسة فصول تتفرع على النحو التالي :

الفصل الأول وهو الأطول من بين الفصول الخمسة، ويتعلق بالمحكمة الدستورية المعنية أو الهيئة المماثلة (محكمة عليا، مجلس دستوري الخ...). هذا الفصل يجب أن يستعمل بشكل محدود لأن الكلمات-الفتاح الواردة فيه يتعين إدخالها فقط في الحالة التي تطرح فيها المحكمة سؤالا يتعلق بالمسطرة، ولذلك فإن هذا الفصل لا يصلح لإنجاز إحصائيات. فقارئ النشرة أو مستعمل قاعدة codices ينبغي أن يجد ضمنها فقط القرارات التي

يعالج فيها موضوع الكلمة- المفتاح من حيث المضمون، ولهذا السبب يوصى بإنجاز الفهرسة وفق ترتيب معكوس للفصول أي البدء بالفصل 5 ثم 4 وبعده 3 الخ...

الفصل 1.1 يتناول هيكلية المحكمة المعنية و2.1 يتعلق بالعارضين و3.1 يتعلق باختصاصات المحكمة. أما الفصل الفرعي 5.3.1 فيهم القاعدة التي تخضع للمراقبة. أما مختلف أوجه المسطرة أمام المحكمة فتوجد في 4.1. والقضايا المرتبطة بالضمانات المسطرية أمام الدرجات الدنيا فتوجد ضمن الفصل 13.3.5 من المكنز. وإذا كان الأمر يتعلق بالقرار المتعين اتخاذه فينبغي اعتماد الفصل 5.1. أما الفصل 6.1 فيهم آثار القرار إذا كانت ذات أهمية.

الفصل الثاني يتعلق بمصادر القانون الدستوري. إذ نجد في الفصل الفرعي 1.2 مصادر وطنية ودولية (اتفاقيات، اجتهادات قضائية الخ..). وفي 2.2 نجد قضايا تتعلق بالتسلسل في المصادر، وفي 3.2 نجد مختلف تقنيات التأويل.

الفصل الثالث يتناول المبادئ الكبرى للقانون الدستوري، مثل الديمقراطية 3.3، أو فصل السلط 4.3. كما نجد أيضاً مبدأ المساواة 21.3، غير أنه ينبغي الإشارة إلى كون الكلمة- المفتاح تستعمل فقط عندما لا يطبق مبدأ المساواة على الأفراد ولكن على المؤسسات (مثل البلديات). وفي هذه الحالة من الملائم استعمال الكلمة-المفتاح " مساواة" في الفصل 2.5.

الفصل الرابع يشمل مؤسسات الدولة، لا سيما رئيس الدولة 4.4، والبرلمان 5.4، والحكومة 6.4، والمحاكم الأخرى غير المحكمة الدستورية 7.4. وبالنسبة للدول ذات التنظيم الفيدرالي أو الجهوي يطبق الفصل 8.4، أما الفصل 9.4 فيتناول مختلف جوانب الانتخابات. ثم تليه مؤسسات مثل المالية العمومية 10.4، الجيش والشرطة والمصالح السرية 11.4، والوسيط 12.4، وحالات خاصة أخرى. كما أن الفصل 17.4 يتناول قضايا تهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي .

الفصل الخامس يتفرع على غرار عهدي الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية 3.5، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 4.5. أما الفصل 1.5 فيشمل قضايا ذات صبغة عامة مثل المستفيدين من الحقوق 1.1.5 أو القيود المفروضة على الحقوق الأساسية 4.1.5. ثم الفصل 2.5 الذي يشمل مبدأ المساواة المطبق على الأفراد. والفصل 4.5 الذي يضم بعض الحقوق المسماة عادة بالحقوق الجماعية.

هوامش أسفل الصفحة

تعتبر هوامش أسفل الصفحة ذات أهمية بالنسبة للفصول الخمسة من المكنز. وتتمثل وظيفتها في شرح الكلمات - المفتاح وإعطاء التوجهات بشأن استعمالها. كما تتضمن أحيانا إحالات على كلمات- مفتاح أخرى من أجل استعمالها.

الفهرسة

هناك عنصر آخر مهم للغاية يركز على فهرسة ما هو مقدم للقارئ. فالفهرسة عادة ما تتم بالنسبة لقرار مختزل يرد في نشرة الاجتهادات القضائية الدستورية، ونتيجة لذلك، فإن ما يجب فهرسته فقط هي

العناصر الواردة في القرار المختزل كما تم عرضها في النشرة، وليس المواضيع التي لا توجد إلا في النص الكامل للقرار. إما إذا كانت أحد المواضيع تكتسي أهمية بالغة مما يستوجب معه فهرستها فينبغي إدراج هذا الموضوع أيضا في القرار المختزل.

الهيكلية الشكلية للمكنز المنهجي

يتفرع المكنز المنهجي إلى خمسة فصول تشبه فروع شجرة (ويأتي من هنا تفرع المكنز وبنيتة التسلسلية). أما الفروع الكبرى لهذه "الشجرة" فتتقسم إلى فروع أصغر. وبذلك تصبح المواضيع التي تشملها الفروع ذات خصوصية أكثر فأكثر.

ولنأخذ مثلا الكلمة- المفتاح " مساواة" باعتبارها حقا أساسيا :

5. حقوق أساسية

...

2.5 مساواة

1.2.5 مجال التطبيق

...

2.2.5 معايير التمييز

1.2.2.5 جنس

2.2.2.5 عرق

بالنسبة للفهرسة يعتبر من الضروري توضيح "سلسلة الكلمات - المفتاح" كلها، فعلى سبيل المثال، من أجل إعطاء التسمية لقرار يتناول التمييز القائم على الجنس :

" 1.2.2.5 حقوق أساسية - مساواة - معايير التمييز- جنس"

فإذا كانت آخر كلمة مفتاح داخل السلسلة، لا تطابق مضمون القرار، فإن سلسلة الكلمات المفتاح تكون مبتورة ولا تحقق الهدف من الفهرسة، مثال ذلك القرار الذي يتناول التمييز على أساس معيار غير وارد في المكنز كإدراج تاريخ اعتباطي.

" 2.2.5 حقوق أساسية - مساواة - معايير التمييز"

في هذه الحالة أضيفوا المعيار الناقص إلى قائمة الكلمات - المفتاح للفهرس الأبجدي. غير أنه لا يسمح باعتماد طرق مختصرة داخل السلسلة أو خلط كلمات - مفتاح تنتمي إلى سلسلات متعددة.

كل مكون لكلمة- المفتاح يبتدئ بحرف كبير وكل السلسلات تنتهي بنقطة " ."

إن النموذج الإلكتروني المساعد على إدخال المعلومة، يدرج بشكل آلي التقييم الصحيح للكلمات - المفتاح، وعلى عكس ذلك إذا استخدمتم برنامجا لمعالجة النصوص من أجل إعداد مساهمة وفق الصيغة الحالية الصحيحة

للمكنز فأضيفوا رقم الكلمة- المفتاح (مثلا 12.13.3.5) ولتفادي كل لبس أشيروا إلى صيغة المكنز التي تستعملونها في بداية مساهمتكم، مثلا (المكنز صيغة 21).

أمثلة لسلسلات كلمات- مفتاح

I- مثال غير صحيح (مختصر سلسلة كلمات - مفتاح)

15.13.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - استقلالية

الصحيح :

15.13.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - ضمانات مسطرية ومحكمة عادلة - استقلالية

II- مثال غير صحيح (المزج بين سلسلتين)

15.13.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - ضمانات مسطرية ومحكمة عادلة - استقلالية - نزاهة.

الصحيح :

14.13.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - ضمانات مسطرية ومحكمة عادلة - استقلالية

15.13.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - ضمانات مسطرية ومحكمة عادلة - حياد

III - مثال غير صحيح (ابتداء كلمات - مفتاح)

31.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - الحق في الشرف والسمعة

الصحيح :

31.3.5 حقوق أساسية - حقوق مدنية وسياسية - الحق في الشرف والسمعة

بعده أضيفوا كلمة - مفتاح " قذف " في الفهرس الأبجدي.

¹ قضاء دستوري

² 1.1 محكمة دستورية

1.1.1 النظام الأساسي والتنظيم

هذا الفصل كما هو الشأن بالنسبة للمكنز المنهجي عامة ينبغي استعماله في حدود ضيقة. فالكلمة-المفتاح الواردة فيه ينبغي أن تدرج¹ فقط حينما يطرح سؤال ذو أهمية بالنسبة للموضوع، لذلك فإن هذا الفصل لا يهدف إلى إنجاز إحصائيات ولكن قارئ النشرة أو ينبغي أن يجد فيها فقط القرارات التي يكون موضوعها هو أيضا موضوع الكلمة-المفتاح CODICES مستعمل قاعدة

محكمة دستورية أو هيئة مماثلة (محكمة أو مجلس دستوري أو محكمة عليا الخ...)²

- 1.1.1.1 مصادر
- 1.1.1.1.1 دستور
- 2.1.1.1.1 قانون تنظيمي/أساسي
- 3.1.1.1.1 قانون
- 4.1.1.1.1 نص تنظيمي صادر عن السلطة التنفيذية
- 5.1.1.1.1 قرار صادر عن القضاء³
- 2.1.1.1.1 استقلالية
- 1.2.1.1.1 استقلالية نظامية
- 2.2.1.1.1 استقلالية إدارية
- 3.2.1.1.1 استقلالية مالية
- 2.1.1.1 تآليف، توظيف وهيكلية
- 1.2.1.1.1 مؤهلات مطلوبة⁴
- 2.2.1.1.1 عدد الأعضاء
- 3.2.1.1.1 سلطات التعيين
- 4.2.1.1.1 تعيين الأعضاء⁵
- 5.2.1.1.1 تعيين الرئيس⁶
- 6.2.1.1.1 مهام الرئيس/نائب الرئيس
- 7.2.1.1.1 التقسيم إلى غرف أو شعب
- 8.2.1.1.1 التراتبية بين الأعضاء⁷
- 9.2.1.1.1 أجهزة التحقيق⁸
- 10.2.1.1.1 الموظفون⁹
- 1.10.2.1.1 مهام كاتب عام/كاتب الضبط
- 2.10.2.1.1 المقررون
- 3.1.1 النظام الأساسي لأعضاء المحكمة

³ على سبيل المثال نظام داخلي

على سبيل المثال السن، الدبلومات، التجربة، الأقدمية، المروءة، المواطنة⁴

بما في ذلك شروط وكيفيات هذا التعيين (انتخاب، تعيين الخ..)⁵

بما في ذلك شروط وكيفيات هذا التعيين (انتخاب، تعيين الخ..)⁶

نواب رؤساء، رؤساء الغرف والشعب، الخ..⁷

ادعاء عام، انتداب، نيابة عامة الخ..⁸

مصلحة الدراسات، الخ.. كتاب عامون، مقررون، مساعدون، كتاب ضبط (مساعدون)⁹

- 1.3.1.1 مدة انتداب الأعضاء
- 2.3.1.1 مدة انتداب الرئيس
- 3.3.1.1 امتيازات وحصانات
- 4.3.1.1 حالات التنافي
- 5.3.1.1 نظام تأديبي
- 6.3.1.1 عدم قابلية العزل
- 7.3.1.1 نظام الأجور
- 8.3.1.1 توقيف عن العمل لسبب غير تأديبي
- 9.3.1.1 انتهاء المهام
- 10.3.1.1 أعضاء خاضعون لنظام أساسي خاص¹⁰
- 11.3.1.1 نظام أساسي للموظفين¹¹
- 4.1.1 علاقات مع مؤسسات أخرى
- 1.4.1.1 رئيس الدولة¹²
- 2.4.1.1 أجهزة تشريعية
- 3.4.1.1 أجهزة تنفيذية
- 4.4.1.1 محاكم

2.1 إحوالة

- 1.2.1 طلب صادر عن شخص عمومي
- 1.1.2.1 رئيس الدولة
- 2.1.2.1 أجهزة تشريعية
- 3.1.2.1 أجهزة تنفيذية
- 4.1.2.1 أجهزة سلطات فيدرالية أو جهوية
- 5.1.2.1 أجهزة لامركزية بواسطة مصالح
- 6.1.2.1 جهاز حكم محلي
- 7.1.2.1 وكيل عام / نائب عام
- 8.1.2.1 وسيط
- 9.1.2.1 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي
- 10.1.2.1 مؤسسات الاتحاد الأوروبي

¹⁰ على سبيل المثال مساعدون، أعضاء بحكم القانون

كتاب عامون، مقررون، مساعدون، مصلحة الدراسات، الخ.. كتاب ضبط (مساعدون) ¹¹

بما في ذلك القضايا المتعلقة بمزاولة مهام رئيس الدولة بالنيابة¹²

- 11.1.2.1 سلطات دينية
- 2.2.1 طلب صادر عن شخص أو مجموعة خاصة
- 1.2.2.1 شخص طبيعي
- 2.2.2.1 شخص معنوي لا يهدف إلى تحقيق الربح
- 3.2.2.1 شخص معنوي يهدف إلى تحقيق الربح
- 4.2.2.1 أحزاب سياسية
- 5.2.2.1 ثقافات
- 3.2.1 إحالة صادرة من محكمة¹³
- 4.2.1 إحالة ذاتية
- 5.2.1 مراقبة إجبارية¹⁴

3.1 اختصاصات

- 1.3.1 نطاق المراقبة
- 1.1.3.1 مدى نطاق المراقبة¹⁵
- 2.3.1 أنواع المراقبة
- 1.2.3.1 مراقبة
- 2.2.3.1 مراقبة مجردة/ ملموسة
- 3.3.1 اختصاصات ذات طبيعة استشارية
- 4.3.1 أنواع المنازعات
- 1.4.3.1 منازعات تتعلق بالحريات والحقوق الأساسية
- 2.4.3.1 توزيع الاختصاصات بين الأجهزة أو سلطات الدولة¹⁶
- 3.4.3.1 توزيع الاختصاصات بين الدولة والوحدات الفيدرالية أو الجهوية¹⁷
- 4.4.3.1 اختصاصات السلطات المحلية¹⁸
- 5.4.3.1 منازعات انتخابية¹⁹

¹³ خاصة القضايا الفرعية

¹⁴ عمل تكون مراقبته الدستورية مطلوبة قانوناً

¹⁵ مراقبة متجاوزة، إحالة تلقائية

¹⁶ توزيع أفقي للاختصاصات

¹⁷ توزيع عمودي للاختصاصات، أساساً في إطار دول فدرالية أو جهوية

¹⁸ سلطات لامركزية (جماعات، بلديات، أقاليم الخ)

¹⁹ بالنسبة للقضايا غير تلك المتعلقة بالاختصاصات انظر 4.19

6.4.3.1 منازعات الاستثناءات وآليات الديمقراطية المباشرة الأخرى²⁰

1.6.4.3.1 القبول

2.6.4.3.1 منازعات أخرى

7.4.3.1 منازعات زجرية

1.7.4.3.1 منع الأحزاب السياسية

2.7.4.3.1 التجريد من الحقوق المدنية

3.7.4.3.1 تجريد البرلمانيين

4.7.4.3.1 عزل

8.4.3.1 منازعات متعلقة بتنازع الاختصاص بين المحاكم

9.4.3.1 منازعات خاصة بالمشروعية الشكلية للنصوص المعيارية²¹

10.4.3.1 منازعات خاصة بالدستورية المادية للنصوص المعيارية

1.10.4.3.1 حدود الاختصاص التشريعي

11.4.3.1 منازعات متعلقة بمراجعة الدستور

12.4.3.1 تنازع القوانين²²

13.4.3.1 إلزامية التأويل العالمي للقوانين

14.4.3.1 توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

15.4.3.1 توزيع الاختصاصات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي

5.3.1 موضوع المراقبة

1.5.3.1 اتفاقيات دولية

2.5.3.1 قانون الاتحاد الأوروبي

1.2.5.3.1 قانون مؤسس للاتحاد

2.2.5.3.1 قانون منبثق عن أجهزة الاتحاد

3.5.3.1 دستور²³

4.5.3.1 قوانين ذات قيمة شبه دستورية²⁴

5.5.3.1 قوانين وقواعد أخرى ذات قيمة تشريعية

²⁰ بما في ذلك الاستشارات الشعبية. بالنسبة للقضايا غير تلك المتعلقة بالاختصاصات انظر 9.4

فحص العيوب المسطرية والشكلية للقوانين والأنظمة ولا سيما فيما يتعلق بتأليف المجالس وصحة عمليات التصويت واختصاص السلطات مصدره النظام الخ. (مشاكل توزيع الاختصاصات بين الدولة والكيانات الفيدرالية أو الجهات

تكون موضوع الكلمة- المفتاح 3.4.3.1)

²² في مدلول القانون الدولي الخاص

²³ بما في ذلك القوانين الدستورية

²⁴ على سبيل المثال القوانين التنظيمية

1.5.5.3.1 قوانين وقواعد أخرى سارية المفعول قبل دخول الدستور حيز التطبيق

6.5.3.1 مراسيم رئيس الدولة

7.5.3.1 أنظمة ذات قيمة شبه تشريعية

8.5.3.1 قواعد الكيانات الفيدرالية أو الجهوية

9.5.3.1 أنظمة المجالس البرلمانية

10.5.3.1 أنظمة الجهاز التنفيذي

11.5.3.1 أعمال السطات اللامركزية

1.11.5.3.1²⁵ اللامركزية الترابية

2.11.5.3.1²⁶ اللاتمركز الإداري

12.5.3.1 قرارات المحاكم

13.5.3.1 أعمال إدارية فردية

14.5.3.1²⁷ أعمال الحكومة

15.5.3.1²⁸ عيب في عمل المشرع أو الإدارة

4.1 مسطرة

1.4.1 خصائص عامة²⁹

2.4.1 مسطرة مختزلة

3.4.1 أجل إدراج القضية

1.3.4.1 أجل القانون العادي

2.3.4.1 آجال استثنائية

3.3.4.1 فتح أجل جديد

4.4.1 استنفاد طرق الطعن

1.4.4.1 واجب إثارة القضايا ذات الطابع الدستوري أمام المحاكم العادية

5.4.1 عمل تمهيدي

1.5.4.1³⁰ قرار بالتصرف

2.5.4.1 توقيع

3.5.4.1 شكل

²⁵ سلطات محلية، جماعات، بلديات، أقاليم الخ..)

²⁶ أو لامركزية وظيفية (منشآت عامة ذات اختصاصات مفوضة)

²⁷ " قضايا سياسية"

²⁸ عدم دستورية نتيجة إغفال

²⁹ بما في ذلك قضايا اللغة المتعلقة بالمسطرة والأحكام والقرارات الخ...

³⁰ بالنسبة للتنازلات انظر أيضا 4.10.4.1

- 4.5.4.1 ملحقات
- 5.5.4.1 تبليغ
- 6.4.1 وسائل
- 1.6.4.1 آجال
- 2.6.4.1 شكل
- 3.6.4.1 وسائل تلقائية
- 7.4.1 مستندات صادرة عن الأطراف³¹
- 1.7.4.1 آجال
- 2.7.4.1 قرار بإيداع المستند
- 3.7.4.1 توقيع
- 4.7.4.1 شكل
- 5.7.4.1 ملحقات
- 6.7.4.1 تبليغ
- 8.4.1 التحقيق في القضية
- 1.8.4.1 تسجيل
- 2.8.4.1 تبليغ ونشر
- 3.8.4.1 آجال
- 4.8.4.1 مسطرة تمهيدية
- 5.8.4.1 إشعار
- 6.8.4.1 تقارير
- 7.8.4.1 إثباتات
- 1.7.8.4.1 إجراءات التحقيق
- 8.8.4.1 قرار نهاية التحقيق
- 9.4.1 أطراف
- 1.9.4.1 صفة التقاضي³²
- 2.9.4.1 مصلحة
- 3.9.4.1 الإجابة
- 1.3.9.4.1 هيئة محاماة
- 2.3.9.4.1 منتدب قانوني من خارج الهيئة
- 3.3.9.4.1 منتدب ليس بمحامي ولا رجل قانون

³¹ بحوث، استنتاجات، مذكرات إلخ...

³² يمكن استعماله بالموازاة مع الفصل 2.1 إحالة

- 4.9.4.1 متدخلون
- 10.4.1 عوارض مسطرية
- 1.10.4.1 تدخل
- 2.10.4.1 طعن بالتزوير
- 3.10.4.1 إعادة الدعوى
- 4.10.4.1 تنازل³³
- 5.10.4.1 ارتباط
- 6.10.4.1 تجريح
- 1.6.10.4.1 تجريح تلقائي
- 2.6.10.4.1 تجريح بطلب من أحد الأطراف
- 7.10.4.1 دفع فرعي أمام محكمة العدل للاتحاد الأوروبي
- 11.4.1 جلسة عمومية
- 1.11.4.1 تأليف هيئة الحكم
- 2.11.4.1 سير الجلسة
- 3.11.4.1 إشهار/جلسة مغلقة
- 4.11.4.1 تقرير
- 5.11.4.1 إشعار
- 6.11.4.1 عروض الأطراف الشفهية
- 12.4.1 مساطر خصوصية
- 13.4.1 إعادة فتح المناقشات
- 14.4.1 مصاريف المسطرة³⁴
- 1.14.4.1 إعفاء من المصاريف القضائية
- 2.14.4.1 دعم أو مساعدة قضائية
- 3.14.4.1 مصاريف الأطراف
- 5.1 قرارات**
- 1.5.1 المداولات
- 1.1.5.1 تأليف هيئة الحكم
- 2.1.5.1 رئاسة
- 3.1.5.1 طريقة التداول
- 1.3.1.5.1 النصاب القانوني للحاضرين

³³ بالنسبة لسحب قرار التصرف ، انظر أيضا 5.4.1

تشمل المصاريف القضائية والنفقات وحقوق الدمغة والتسبيقات على المصاريف³⁴

2.3.1.5.1 تصويت

2.5.1 تعليل

3.5.1 شكل

4.5.1 أنواع

1.4.5.1 قرارات تتعلق بالمسطرة

2.4.5.1 إشعار

3.4.5.1 إثبات الدستورية أو عدم الدستورية³⁵

4.4.5.1 إلغاء

1.4.4.5.1 الإلغاء كنتيجة

5.4.5.1 توقيف

6.4.5.1 مراجعة

7.4.5.1 إجراءات مؤقتة

5.5.1 الآراء الفردية للأعضاء

1.5.5.1 آراء متوافقة

2.5.5.1 آراء مخالفة

6.5.1 منطوق الحكم والإشهار

1.6.5.1 حكم

2.6.5.1 أجل

3.6.5.1 نشر

1.3.6.5.1 نشر بالجريدة الرسمية

2.3.6.5.1 نشر بمصنف رسمي

3.3.6.5.1 نشر خاص

4.6.5.1 صحافة

6.1 آثار القرارات

1.6.1 مضمون

2.6.1 تحديد الآثار من لدن المحكمة

3.6.1 أثر مطلق

1.3.6.1 القاعدة السابقة المعمول بها

4.6.1 أثر نسبي

5.6.1 آثار في الزمن

1.5.6.1 دخول القرار حيز التنفيذ

³⁵ للتأويل مع التحفظ أنظر 2.3.2

- 2.5.6.1 أثر رجعي
 3.5.6.1 حصر الأثر الرجعي
 4.5.6.1 أثر ساري بالنسبة للمستقبل
 5.5.6.1 تأجيل الأثر في الزمن
 6.6.1 تنفيذ
 1.6.6.1 جهاز مكلف بالسهر على تنفيذ القرار
 2.6.6.1 غرامة تهديدية
 7.6.1 تأثير على أجهزة الدولة
 8.6.1 تأثير على حياة المواطنين
 9.6.1 انعكاس على مساطر قضائية أخرى
 1.9.6.1 انعكاس على دعوى جارية
 2.9.6.1 انعكاس على دعاوى منتهية

2 مصادر

1.2 أصناف³⁶

- 1.1.2 قواعد مكتوبة
 1.1.1.2 قواعد وطنية
 1.1.1.1.2 دستور
 2.1.1.1.2 قوانين وقواعد ذات قيمة شبة دستورية³⁷
 2.1.1.2 قواعد وطنية لدول أخرى
 3.1.1.2 قانون الاتحاد الأوروبي
 4.1.1.2 آليات دولية
 1.4.1.1.2 ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945
 2.4.1.1.2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948
 3.4.1.1.2 اتفاقية جنيف لسنة 1949
 4.4.1.1.2 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لسنة 1950³⁸
 5.4.1.1.2 الاتفاقية المتعلقة بحقوق اللاجئين لسنة 1951
 6.4.1.1.2 الميثاق الاجتماعي الأوروبي لسنة 1961
 7.4.1.1.2 الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري لسنة 1965

³⁶ مخصص فقط لقضايا القابلية للتطبيق وليس التطبيق

³⁷ هاته الكلمة-المفتاح تسمح بإدراج معايير ومبادئ كذاتة دستورية موسعة مقارنة مع الدستور لوحده (إعلانات الحقوق، موثيق أساسية الخ..)

³⁸ بما في ذلك البروتوكولات المتعلقة بها

- 8.4.1.1.2 العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966
- 9.4.1.1.2 العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966
- 10.4.1.1.2 اتفاقية فيينا حول حقوق المعاهدات لسنة 1969
- 11.4.1.1.2 الاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان لسنة 1969
- 12.4.1.1.2 اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979
- 13.4.1.1.2 الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981
- 14.4.1.1.2 الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي لسنة 1985
- 15.4.1.1.2 الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل لسنة 1989
- 16.4.1.1.2 الاتفاقية الإطار حول حماية الأقليات القومية لسنة 1995
- 17.4.1.1.2 قانون المحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998
- 18.4.1.1.2 الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية لسنة 2000
- 19.4.1.1.2 الاتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية

2.1.2 قواعد غير مكتوبة

1.2.1.2 عرف دستوري

2.2.1.2 مبادئ عامة للقانون

3.2.1.2 قانون طبيعي

3.1.2 اجتهاد قضائي

1.3.1.2 اجتهاد قضائي داخلي

2.3.1.2 اجتهاد قضائي دولي

1.2.3.1.2 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

2.2.3.1.2 محكمة العدل للاتحاد الأوروبي

3.2.3.1.2 هيئات دولية أخرى

3.3.1.2 اجتهاد قضائي أجنبي

2.2 تراتبية

1.2.2 تراتبية بين مصادر وطنية وغير وطنية

1.1.2.2 معاهدات وديساتير

2.1.2.2 معاهدات وأعمال تشريعية

3.1.2.2 معاهدات وأعمال أخرى للقانون الداخلي

4.1.2.2 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والديساتير

5.1.2.2 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأعمال القانون الداخلي غير الدستورية

6.1.2.2 قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الوطني

1.6.1.2.2 قانون مؤسس للاتحاد الأوروبي والديساتير

2.6.1.2.2 قانون مؤسس للاتحاد الأوروبي وأعمال القانون الداخلي غير الدستورية

- 3.6.1.2.2 قانون منبثق عن الاتحاد الأوروبي والساتير
- 4.6.1.2.2 قانون منبثق عن الاتحاد الأوروبي وأعمال القانون الداخلي غير الدستورية
- 5.6.1.2.2 أثر مباشر، سمو وتطبيق القانون الموحد للاتحاد الأوروبي
- 2.2.2 ترانئية بين مصادر وطنية
- 1.2.2.2 ترانئية داخل الدستور
- 1.1.2.2.2 ترانئية داخل الحقوق والحريات
- 2.2.2.2 دستور ومصادر أخرى للقانون الداخلي
- 3.2.2 ترانئية بين مصادر قانون الاتحاد الأوروبي

3.2 تقنيات المراقبة

- 1.3.2 تقنية الخطأ البين في التقدير
- 2.3.2 تقنية المطابقة أو التأويل بتحفظ³⁹
- 3.3.2 قصد صاحب القاعدة المراقبة
- 4.3.2 تأويل قياسي
- 5.3.2 تأويل منطقي
- 6.3.2 تأويل تاريخي
- 7.3.2 تأويل حرفي
- 8.3.2 تأويل منهجي
- 9.3.2 تأويل غائي
- 10.3.2 تأويل سياقي
- 11.3.2 تأويل أكثر فائدة للشخص

3 مبادئ عامة

1.3 سيادة

2.3 جمهورية/ملكية

3.3 ديمقراطية

- 1.3.3 ديمقراطية تمثيلية
- 2.3.3 ديمقراطية مباشرة
- 3.3.3 ديمقراطية تعددية⁴⁰

³⁹ قرينة دستورية، التأويل المبطل والتأويل المطابق

بما في ذلك مبدأ التعددية الحزبية⁴⁰

4.3 فصل السلط

5.3 دولة اجتماعية⁴¹

6.3 بنية الدولة⁴²

1.6.3 دولة موحدة

2.6.3 دولة تعترف باستقلالية الجهات

3.6.3 دولة فدرالية

7.3 العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية والفلسفية⁴³

8.3 مبادئ تراثية

1.8.3 عدم قابلية التراب الوطني للتجزئة

9.3 دولة القانون

10.3 أمن قانوني⁴⁴

3.11 حقوق مكتسبة

12.3 وضوح ودقة القاعدة

13.3 مشروعية⁴⁵

⁴¹ بما في ذلك مبدأ العدالة الاجتماعية⁴¹

⁴² أنظر أيضا 8.4⁴²

الفصل بين الكنيسة والدولة، الدعم والاعتراف بالشعائر الدينية والعلمانية ... الخ⁴³

بما في ذلك حماية الثقة والانتظارات المشروعة⁴⁴

المبدأ الذي بموجبه ينبغي للأعمال العامة الأقل مرتبة من التشريع أن تكون مؤسسة ومطابقة للقانون⁴⁵

14.3 مشروعية الجرائم والعقوبات⁴⁶

15.3 إشهار النصوص التشريعية والتنظيمية

1.15.3 لا أحد يعذر بجهل القانون

2.15.3 جوانب لغوية

16.3 نسبية

17.3 موازنة بين المصالح

18.3 مصلحة عامة⁴⁷

19.3 هامش التقدير

20.3 معقولة

21.3 مساواة⁴⁸

22.3 منع التعسف

23.3 إنصاف

24.3 الإخلاء للدولة⁴⁹

25.3 اقتصاد السوق⁵⁰

26.3 مبادئ أساسية للسوق الداخلي⁵¹

⁴⁶ شرعية الجرائم والعقوبات

⁴⁷ بما في ذلك المنفعة العامة

⁴⁸ فقط في الحالات التي لا يطبق فيها هذا المبدأ كحق أساسي (على سبيل المثال فيما بين سلطات الدولة والبلديات الخ..)

⁴⁹ بما في ذلك قضايا الخيانة العظمى

⁵⁰ بما في ذلك منع الاحتكار

4 مؤسسات

1.4 مشروع دستوري⁵²

1.1.4 مسطرة

2.1.4 حدود السلطة

2.4 رموز الدولة

1.2.4 علم

2.2.4 عيد وطني

3.2.4 نشيد وطني

4.2.4 رمز

5.2.4 شعار

6.2.4 عاصمة

3.4 لغات

1.3.4 لغة أو لغات رسمية

2.3.4 لغة أو لغات وطنية

3.3.4 لغة أو لغات جمهورية

4.3.4 لغة أو لغات أقلية

4.4 رئيس الدولة

1.4.4 نائب رئيس / وصي

2.4.4 نيابة مؤقتة

3.4.4 ساط

1.3.4.4 علاقات مع الأجهزة التشريعية⁵³

2.3.4.4 علاقات مع الأجهزة التنفيذية⁵⁴

3.3.4.4 علاقات مع الأجهزة القضائية⁵⁵

⁵¹ من أجل التعاون المشروع والفرعية أنظر على التوالي 1.2.17.4 و 2.2.17.4

⁵² بما في ذلك الجهاز المكلف بمراجعة أو تعديل الدستور

⁵³ على سبيل المثال خطاب رئاسي، طلب إعادة مناقشة القانون، حق الفيتو التشريعي، حل البرلمان

⁵⁴ على سبيل المثال تعيين أعضاء الحكومة، رئاسة مجلس الوزراء، التوقيع بالعطف

- 4.3.4.4 إصدار القوانين
- 5.3.4.4 علاقات دولية
- 6.3.4.4 سلط متعلقة بالقوات المسلحة
- 7.3.4.4 وساطة أو ضبط
- 4.4.4 تعيين
- 1.4.4.4 مؤهلات مطلوبة
- 2.4.4.4 حالات تنافي
- 3.4.4.4 انتخاب مباشر / غير مباشر
- 4.4.4.4 خلافة وراثية
- 5.4.4 انتداب/ولاية
- 1.5.4.4 الولوج إلى الوظائف
- 2.5.4.4 مدة الانتداب
- 3.5.4.4 عجز
- 4.5.4.4 نهاية الانتداب
- 5.5.4.4 تقييد عدد الانتدابات
- 6.4.4 نظام أساسي
- 1.6.4.4 مسؤولية
- 1.1.6.4.4 مسؤولية قانونية
- 1.1.1.6.4.4 حصانة
- 2.1.1.6.4.4 مسؤولية مدنية
- 3.1.1.6.4.4 مسؤولية جنائية
- 2.1.6.4.4 مسؤولية سياسية
- 5.4 أجهزة تشريعية⁵⁶
- 1.5.4 بنية⁵⁷
- 2.5.4 اختصاصات⁵⁸
- 1.2.5.4 اختصاصات مرتبطة بمعاهدات دولية
- 2.2.5.4 سلطة التحقيق⁵⁹

⁵⁵ على سبيل المثال العفو

⁵⁶ بالنسبة للسلطات الجهوية والمحلية أنظر الفصل 8.4

⁵⁷ نظام الغرفتين، نظام الغرفة الواحدة، تخصص إحدى الغرف الخ...

⁵⁸ بما في ذلك اختصاصات كل جهاز تشريعي والاختصاصات المحفوظة للمشرع

- 3.2.5.4 تفويض لـجهاز تشريعي آخر⁶⁰
- 4.2.5.4 إغفال تشريعي⁶¹
- 3.5.4 تأليف
- 1.3.5.4 انتخابات
- 2.3.5.4 تعيين
- 3.3.5.4 مدة انتداب الجهاز التشريعي
- 1.3.3.5.4 مدة
- 4.3.5.4 انتداب الأعضاء
- 1.4.3.5.4 خصائص⁶²
- 2.4.3.5.4 مدة
- 3.4.3.5.4 نهاية
- 4.5.4 تنظيم
- 1.4.5.4 نظام داخلي
- 2.4.5.4 رئيس
- 3.4.5.4 دورات⁶³
- 4.4.5.4 لجان⁶⁴
- 5.4.5.4 فرق برلمانية
- 5.5.4 تمويل⁶⁵
- 6.5.4 مسطرة تحضير القوانين⁶⁶
- 1.6.5.4 اقتراح القوانين
- 2.6.5.4 نصاب قانوني
- 3.6.5.4 أغلبية مطلوبة
- 4.6.5.4 حق التعديل

⁵⁹ خاصة لجان التقصي

⁶⁰ بالنسبة لتفويض السلط إلى جهاز تنفيذي أنظر الكلمة المفتاح 2.3.6.4

⁶¹ ينبغي للمشرع ممارسة اختصاصاته كاملة

⁶² انتداب تمثيلي / إلزامي

⁶³ بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستدعاء و المدة والإشهار وجدول الأعمال

⁶⁴ خاصة القضايا المتعلقة بإحداث وتأليف اللجان ومدة عملها

⁶⁵ اعتمادات ومصادر أخرى الخ...

⁶⁶ بالنسبة لنشر القوانين، أنظر 15.3

5.6.5.4 العلاقة بين الغرفتين

7.5.4 علاقات مع الأجهزة التنفيذية

1.7.5.4 أسئلة موجهة للحكومة

2.7.5.4 مسألة الثقة

3.7.5.4 ملتصق الرقابة

8.5.4 علاقات مع أجهزة قضائية

9.5.4 مسؤولية

10.5.4 أحزاب سياسية

1.10.5.4 إحداث

2.10.5.4 تمويل

3.10.5.4 دور

4.10.5.4 منع

11.5.4 نظام أساسي لأعضاء الأجهزة التشريعية⁶⁷

6.4 أجهزة تنفيذية⁶⁸

1.6.4 تراتبية

2.6.4 اختصاصات

3.6.4 تنفيذ القوانين

1.3.6.4 اختصاص معياري مستقل⁶⁹

2.3.6.4 اختصاص معياري مفوض

4.6.4 تأليف

1.4.6.4 تعيين الأعضاء

2.4.6.4 انتخاب الأعضاء

3.4.6.4 انتهاء المهام

4.4.6.4 نظام أساسي لأعضاء الأجهزة التنفيذية

5.6.4 تنظيم

6.6.4 علاقات مع الأجهزة القضائية

7.6.4 اللاتمركز⁷⁰

خاصة حالات التنافي الطارئة خلال مدة الانتداب والحصانات البرلمانية والامتيازات القضائية المحتملة الخ... بالنسبة للقضايا⁶⁷
المتعلقة بعدم القابلية للانتخاب أنظر الكلمة – المفتاح 5.9.4

بالنسبة للسلطات المحلية، أنظر 8.4⁶⁸

منبثق مباشرة من الدستور⁶⁹

أنظر أيضا 8.4⁷⁰

8.6.4 اللامركزية بواسطة مصالح⁷¹

1.8.6.4 جامعات

9.6.4 وظيفة عمومية⁷²

1.9.6.4 شروط الولوج إلى الوظيفة العمومية

2.9.6.4 أسباب الاستبعاد

1.2.9.6.4 تطهير⁷³

3.9.6.4 أجر

4.9.6.4 مسؤولية شخصية

5.9.6.4 نظام أساسي للنقابة

10.6.4 مسؤولية

1.10.6.4 مسؤولية قانونية

1.1.10.6.4 حصانة

2.1.10.6.4 مسؤولية مدنية

3.1.10.6.4 مسؤولية جنائية

2.10.6.4 مسؤولية سياسية

7.4 أجهزة قضائية⁷⁴

1.7.4 اختصاصات

1.1.7.4 اختصاص حصري

2.1.7.4 اختصاص شامل

3.1.7.4 تنازع المحاكم⁷⁵

2.7.4 مسطرة

3.7.4 قرارات

4.7.4 تنظيم

1.4.7.4 أعضاء

1.1.4.7.4 مؤهلات

تحويل اختصاصات إدارية لأشخاص قانون عام معنويين يتوفرون على هيكلية تنظيمية مستقلة عن السلطة العمومية ولكنها خاضعة⁷¹ لمراقبتها. بالنسبة لأجهزة أخرى تزاوّل اختصاصات إدارية. أنظر أيضا الكلمات- المفتاح 7.6.4 و 13.4

موظفون وأعاون إداريون الخ.⁷²

ممارسات رامية إلى الاستبعاد من الوظيفة العمومية لموظفين سبق لهم التعاون مع نظام مستبد⁷³

جهاز قضائي آخر غير الذي أصدر القرار الملخص⁷⁴

تنازعات إيجابية وسلبية⁷⁵

- 2.1.4.7.4 تعيين
- 3.1.4.7.4 انتخاب
- 4.1.4.7.4 مدة الانتداب
- 5.1.4.7.4 انتهاء المهام
- 6.1.4.7.4 نظام أساسي
- 1.6.1.4.7.4 حالات تنافي
- 2.6.1.4.7.4 تأديب
- 3.6.1.4.7.4 عدم القابلية للعزل
- 2.4.7.4 مساعدا العدالة
- 3.4.7.4 نيابة عامة⁷⁶
- 1.3.4.7.4 اختصاصات
- 2.3.4.7.4 تعيين
- 3.3.4.7.4 انتخاب
- 4.3.4.7.4 مدة الانتداب
- 5.3.4.7.4 انتهاء المهام
- 6.3.4.7.4 نظام أساسي
- 4.4.7.4 لغات
- 5.4.7.4 كتابة الضبط
- 6.4.7.4 ميزانية
- 5.7.4 مجلس أعلى للقضاء أو جهاز يعاداة⁷⁷
- 6.7.4 علاقات مع المحاكم الدولية
- 7.7.4 محكمة عليا
- 8.7.4 محاكم قضائية
- 1.8.7.4 محاكم مدنية
- 2.8.7.4 محاكم جنائية
- 9.7.4 محاكم إدارية
- 10.7.4 محاكم مالية⁷⁸
- 11.7.4 محاكم عسكرية
- 12.7.4 محاكم استثنائية

⁷⁶ مهما كان نوع سلطة الدولة التي تنتمي إليها النيابة العامة

⁷⁷ المجلس الأعلى للقضاء، اللجنة المكلفة بقطاع القضاء الخ...

هذا يشمل محكمة الحسابات باعتبارها تزاوول مهمة قضائية⁷⁸

- 13.7.4 محاكم أخرى
- 14.7.4 تحكيم
- 15.7.4 مساعدة وتمثيل الأطراف
- 1.15.7.4 هيئة المحامين
- 1.1.15.7.4 تنظيم
- 2.1.15.7.4 اختصاصات الأجهزة
- 3.1.15.7.4 دور المحامين
- 4.1.15.7.4 نظام أساسي للمحامين
- 5.1.15.7.4 تأديب
- 2.15.7.4 مساعدة من خارج هيئة المحامين
- 1.2.15.7.4 مستشارون قانونيون
- 2.2.15.7.4 هيآت المساعدة القانونية
- 16.7.4 مسؤولية
- 1.16.7.4 مسؤولية الدولة
- 2.16.7.4 مسؤولية القضاة
- 8.4 فدرالية، جمهورية حكم محلي
- 1.8.4 كيانات فيدرالية⁷⁹
- 2.8.4 جهات وأقاليم
- 3.8.4 بلديات⁸⁰
- 4.8.4 مبادئ أساسية
- 1.4.8.4 استقلال
- 2.4.8.4 تفريع
- 5.8.4 ترسيم الحدود الترابية
- 6.8.4 جوانب مؤسسية
- 1.6.8.4 جمعيات تداولية
- 1.1.6.8.4 نظام أساسي للأعضاء
- 2.6.8.4 تنفيذ
- 3.6.8.4 محاكم
- 7.8.4 جوانب ميزانية ومالية

⁷⁹ أنظر أيضا 6.3

بما في ذلك الوحدات الأخرى للحكم المحلي⁸⁰

- 1.7.8.4 تمويل
- 2.7.8.4 آليات توزيع الموارد المالية للدولة
- 3.7.8.4 ميزانية
- 4.7.8.4 آليات التضامن
- 8.8.4 توزيع الاختصاصات
- 1.8.8.4 مبادئ ومناهج
- 2.8.8.4 تنفيذ
- 1.2.8.8.4 توزيع الاختصاص النوعي
- 2.2.8.8.4 توزيع الاختصاص المحلي
- 3.2.8.8.4 توزيع الاختصاص الزمني
- 4.2.8.8.4 توزيع الاختصاص الشخصي
- 3.8.8.4 مراقبة
- 4.8.8.4 تعاون
- 5.8.8.4 علاقات دولية
- 1.5.8.8.4 إبرام المعاهدات
- 2.5.8.8.4 المشاركة في المنظمات الدولية أو في أجهزتها
- 9.4 انتخابات وآليات الديمقراطية المباشرة⁸¹**
- 1.9.4 جهاز مختص بتنظيم ومراقبة التصويت⁸²
- 2.9.4 استفتاءات وآليات أخرى للديمقراطية المباشرة⁸³
- 1.2.9.4 قبولية⁸⁴
- 2.2.9.4 آثار
- 3.9.4 نمط الاقتراع⁸⁵
- 1.3.9.4 طرق التصويت⁸⁶
- 4.9.4 دوائر انتخابية
- 5.9.4 أهلية الانتخاب⁸⁷

⁸¹ أنظر أيضا الكلمات-المفتاح 1.4.3.5 و 1.4.1.2.5

⁸² أجهزة المراقبة والإشراف

⁸³ بما في ذلك الاستشارات الشعبية

⁸⁴ بالنسبة للقضايا المتعلقة بالاختصاصات أنظر الكلمة المفتاح 6.4.3.1

⁸⁵ نسبي، بالأغلبية، تفاضلي، أحادي الخ..

⁸⁶ على سبيل المثال مزج ، تصويت إسمي، وكيل لائحة، تصويت أبيض

- 6.9.4 تمثيل الأقليات
7.9.4 عمليات تمهيدية
1.7.9.4 لوائح انتخابية
2.7.9.4 تسجيل الأحزاب والمرشحين⁸⁸
3.7.9.4 ورقة التصويت⁸⁹
8.9.4 دعاية وحملة انتخابية⁹⁰
1.8.9.4 تمويل الحملة
2.8.9.4 نفقات انتخابية
3.8.9.4 الولوح إلى وسائل الإعلام⁹¹
9.9.4 عمليات التصويت
1.9.9.4 مكاتب التصويت
2.9.9.4 معازل
3.9.9.4 سير الاقتراع⁹²
4.9.9.4 مراقبة هوية الناخبين
5.9.9.4 تسجيل المصوتين⁹³
6.9.9.4 كيفية التصويت⁹⁴
10.9.4 العتبة الدنيا للمشاركة
11.9.4 احتساب
1.11.9.4 فرز
2.11.9.4 محاضر
12.9.4 إعلان النتائج
13.9.4 رقابة قضائية

⁸⁷ بالنسبة للقضايا المتعلقة بالحقوق الأساسية أنظر 2.41.3.5

⁸⁸ بالنسبة لإنشاء الأحزاب أنظر 1.10.5.4

على سبيل المثال أسماء الأحزاب، ترتيب، علامة، رمز أو سؤال مرتبط باستفتاء⁸⁹

تنصبيات، الخ.. إعلانات، مناشير، رسائل، صحافة، إذاعة وتلفزة،⁹⁰

بالنسبة لولوج وسائل الإعلام إلى المعلومة أنظر 23.3.5 و25.3.4 بالموازاة مع 41.3.5⁹¹

حياد السلطات الانتخابية، أحداث، مساس بالنظام العام⁹²

توقيع الهوامش، وضع الأختام الخ..⁹³

على سبيل المثال، بصفة شخصية، بالوكالة، بالمراسلة، عبر الطرق الالكترونية⁹⁴

14.9.4 طعون غير قضائية
15.9.4 عمليات لاحقة على الانتخابات

10.4 مالية عامة⁹⁵
1.10.4 مبادئ
2.10.4 ميزانية
3.10.4 حسابات
4.10.4 نفود
5.10.4 بنك مركزي
6.10.4 مؤسسات المراقبة⁹⁶
7.10.4 نظام ضريبي
1.7.10.4 مبادئ
8.10.4 أملاك عامة⁹⁷
1.8.10.4 خصوصية

11.4 قوات مسلحة، وقوات حفظ الأمن ومصالح الاستعلامات
1.11.4 جيش
2.11.4 قوات الأمن
3.11.4 مصالح الاستعلامات

12.4 وسيط⁹⁸
1.12.4 تعيين
2.12.4 ضمانات الاستقلال
1.2.12.4 مدة الانتداب
2.2.12.4 حالات التنافي
3.2.12.4 حصانات
4.2.12.4 استقلال مالي

⁹⁵ تشمل هذه الكلمة المفتاح ملكية الدولة المركزية، والجهات والبلديات ويمكن تطبيقها بالموازاة مع 8.4

⁹⁶ مثلا محكمة الحسابات

⁹⁷ يشمل أيضا الحالة التي تملك فيها الجماعات العمومية مساهمة في شركة ما

⁹⁸ وسيط، مندوب برلماني، مدافع عن الشعب، لجنة حقوق الإنسان الخ..

3.12.4 اختصاصات

4.12.4 تنظيم

5.12.4 علاقات مع رئيس الدولة

6.12.4 علاقات مع الأجهزة التشريعية

7.12.4 علاقات مع الأجهزة التنفيذية

8.12.4 علاقات مع مؤسسات المراقبة المالية⁹⁹

9.12.4 علاقات مع الأجهزة القضائية

10.12.4 علاقات مع السلطات الفيدرالية أو الجهوية

13.4 سلطات إدارية مستقلة¹⁰⁰

14.4 أنشطة ومحام موكولة للدولة بواسطة الدستور¹⁰¹

15.4 مزاولة وظائف عامة من قبل منظمات خصوصية

16.4 علاقات دولية

1.16.4 نقل الاختصاصات إلى هيئات دولية

17.4 الاتحاد الأوروبي

1.17.4 هيكلية دستورية

1.1.17.4 برلمان أوروبي

2.1.17.4 مجلس أوروبي

3.1.17.4 مجلس الوزراء

4.1.17.4 لجنة أوروبية

5.1.17.4 محكمة العدل للاتحاد الأوروبي¹⁰²

6.1.17.4 البنك المركزي الأوروبي

7.1.17.4 محكمة الحسابات

2.17.4 توزيع الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

⁹⁹ مثلا محكمة الحسابات

¹⁰⁰ تخويل اختصاصات إدارية لأشخاص قانون عام معنويين من خارج التسلسل الإداري التقليدي. أنظر أيضا 8.6.4

¹⁰¹ أهداف الدولة

¹⁰² تعني فقط الجوانب المؤسساتية : قضايا المسطرة، القضاء، التأليف إلخ ... وقد تمت معالجتها في الفصل 1

- 1.2.17.4 تعاون عادل بين المؤسسات والدول الأعضاء
 2.2.17.4 تفريع
 3.17.4 توزيع الاختصاصات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي
 4.17.4 مسطرة معيارية

18.4 حالة الاستعمال وسلطات الاستعمال¹⁰³

5 حقوق أساسية¹⁰⁴

1.5 إشكالية عامة

1.1.5 مستفيدون أو أصحاب الحقوق

1.1.1.5 وطنيون

1.1.1.1.5 وطنيون قاطنون بالخارج

2.1.1.5 مواطنو الاتحاد الأوروبي ومن في وضعيتهم

3.1.1.5 أجانب

1.3.1.1.5 لاجئون وطالبو اللجوء

4.1.1.5 أشخاص ذاتيين

1.4.1.1.5 قاصرون¹⁰⁵

2.4.1.1.5 عاجزون

3.4.1.1.5 معتقلون

4.4.1.1.5 جنود

5.1.1.5 أشخاص معنويون

1.5.1.1.5 أشخاص القانون الخاص المعنويون

2.5.1.1.5 أشخاص القانون العام المعنويون

2.1.5 آثار أفقية

3.1.5 التزام إيجابي للدولة

4.1.5 حدود وقيود¹⁰⁶

1.4.1.5 حقوق غير قابلة للتحديد

2.4.1.5 شرط تحديد عام/خاص

3.4.1.5 مراقبة بعدية للتحديد

¹⁰³ حالة الحرب، قانون عرفي، كارثة طبيعية، الخ. بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان أنظر أيضا الكلمة-المفتاح 1.4.1.5 ¹⁰³

¹⁰⁴ الجوانب الايجابية والسلبية

¹⁰⁵ بالنسبة لحقوق الطفل أنظر 44.3.5 ¹⁰⁵

¹⁰⁶ معايير تحديد حقوق الإنسان (شرعية، هدف مشروع، /مصلحة عامة و نسبية) مفهومة في الفصل 3 ¹⁰⁶

5.1.5 وضعيات استثنائية¹⁰⁷

2.5 مساواة¹⁰⁸

1.2.5 نطاق التطبيق

1.1.2.5 أعباء عامة¹⁰⁹

2.1.2.5 تطبيق

1.2.1.2.5 قانون خاص

2.2.1.2.5 قانون عام

3.1.2.5 ضمان اجتماعي

4.1.2.5 انتخابات¹¹⁰

2.2.5 معايير التمييز

1.2.2.5 جنس

2.2.2.5 عرق

3.2.2.5 جذور إثنية

4.2.2.5 مواطنة أو جنسية¹¹¹

5.2.2.5 الانتماء الاجتماعي

6.2.2.5 ديانة

7.2.2.5 سن

8.2.2.5 إعاقة جسدية أو عقلية

9.2.2.5 آراء أو انتماء سياسي

10.2.2.5 لغة

11.2.2.5 ميل جنسي

12.2.2.5 حالة مدنية¹¹²

13.2.2.5 تمييز الاختصاص الزمني

¹⁰⁷ تشمل قضايا توقيف الحقوق انظر أيضا 18.4

بما في ذلك القضايا المتعلقة بعدم التمييز العنصري¹⁰⁸

ضرائب وواجبات أخرى تجاه الدولة¹⁰⁹

"شخص واحد صوت واحد"¹¹⁰

«الجنسية تعني الرابطة القانونية بين شخص ودولة، ولا تعني STE n° 166 حسب الاتفاقية الأوروبية حول الجنسية لسنة 1997¹¹¹ الجذور الإثنية للشخص» (المادة 2)

وفيما يخص آثار الاتفاقية فإن مصطلحي " جنسية و" مواطنة" يعتبران مرادفين (فقرة 23، تقرير تفسيري)

مثلا التمييز بين أشخاص عزاب وأشخاص متزوجين¹¹²

3.2.5 تمييز إيجابي

3.5 حقوق مدنية وسياسية

1.3.5 الحق في الكرامة

2.3.5 الحق في الحياة

3.3.5 منع التعذيب والمعاملات غير الإنسانية والمهنية

4.3.5 الحق في السلامة الجسدية والنفسية

1.4.3.5 معاملات وتجارب علمية وطبية

5.3.5 حرية شخصية¹¹³

1.5.3.5 حرمان من الحرية

1.1.5.3.5 توقيف¹¹⁴

2.1.5.3.5 إجراءات غير جنائية

3.1.5.3.5 اعتقال احتياطي

4.1.5.3.5 استفادة بحرية مشروطة

2.5.3.5 منع العمل الشاق أو الإجمالي

6.3.5 حرية التنقل¹¹⁵

7.3.5 الحق في الهجرة

8.3.5 الحق في المواطنة أو الجنسية

9.3.5 الحق في الإقامة¹¹⁶

10.3.5 حرية السكن والإقامة

11.3.5 حق اللجوء

12.3.5 الحق في الأمن

13.3.5 ضمانات مسطرية، حقوق الدفاع ومحكمة عادلة

1.13.3.5 نطاق التطبيق

1.1.13.3.5 مسطرة دستورية

2.1.13.3.5 مسطرة مدنية

3.1.13.3.5 مسطرة جنائية

4.1.13.3.5 مسطرة إدارية منازعاتية

تعني هذه الكلمة - المفتاح أيضا "الحرية الشخصية". وينبغي أن تشمل مثلا مراقبة الهوية والتفتيش الجسدي والتوقيف الإداري¹¹³

حراسة نظرية، إجراءات أمنية¹¹⁴

تشمل القضايا المتعلقة بمنح جواز السفر أو وثائق سفر أخرى¹¹⁵

يمكن أن تشمل قضايا الترحيل والتسليم¹¹⁶

- 5.1.13.3.5 مسطرة إدارية غير منازعاتية
2.13.3.5 طعن فعلي
3.13.3.5¹¹⁷ الولوج إلى المحاكم
1.3.13.3.5 " قاضي طبيعي " / محكمة محدثة بقانون¹¹⁸
2.3.13.3.5 الإحالة إلى القضاء
4.13.3.5¹¹⁹ درجة مزدوجة للتقاضي
5.13.3.5 أثر موقف للطعن
6.13.3.5 حق الشخص في الاستماع إليه
7.13.3.5¹²⁰ حق المشاركة في المسطرة
8.13.3.5 حق الاطلاع على الملف
9.13.3.5 إشهار المناقشة
10.13.3.5 مشاركة المحلفين
11.13.3.5 إشهار الأحكام
12.13.3.5 الحق في تبليغ القرار
13.13.3.5 أجل معقول
14.13.3.5 استقلال
15.13.3.5¹²¹ عدم التحيز
16.13.3.5 منع تشديد العقوبة
17.13.3.5 شرعية الإثباتات
18.13.3.5 تعليل
19.13.3.5 المساواة بين الأطراف في الوسائل
20.13.3.5 مبدأ التواضعية
21.13.3.5 لغات
22.13.3.5 قرينة البراءة
23.13.3.5 الحق في الامتناع عن الكلام
1.23.13.3.5 الحق في عدم التجريم الذاتي

¹¹⁷ بما في ذلك الحق في القاضي المنصوص عليها قانونا. بالنسبة للقضايا المتعلقة بإحداث المحاكم الاستثنائية انظر أيضا الكلمة 12.7.4 المفتاح

في مدلول المادة 1.6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان¹¹⁸

تعني هذه الكلمة المفتاح الحق في طعن قضائي¹¹⁹

تشمل الحق في المشاركة في الجلسة¹²⁰

بما في ذلك تجريح القاضي¹²¹

- 2.23.13.3.5 الحق في عدم تجريم الزوجة/الزوج/الأقارب
- 24.13.3.5 الحق في معرفة أسباب الاعتقال
- 25.13.3.5 الحق في الإخبار بالاتهام
- 26.13.3.5 الحق في التمكن من الوقت الكافي ومن التسهيلات الضرورية لإعداد القضية
- 27.13.3.5 الحق في الحصول على مساعدة محامي
- 1.27.13.3.5 الحق في تغطية مصاريف المساعدة القضائية
- 28.13.3.5 الحق في استجواب الشهود
- 14.3.5 عدم جواز محاكمة شخص مرتين عن نفس الفعل
- 15.3.5 حقوق ضحايا الأفعال الجنائية
- 16.3.5 مبدأ تطبيق القانون الأصح
- 17.3.5 الحق في التعويض عن الأضرار التي تسببت فيها القوة العمومية
- 18.3.5 حرية المعتقد¹²²
- 19.3.5 حرية الرأي
- 20.3.5 حرية العبادات
- 21.3.5 حرية التعبير¹²³
- 22.3.5 حرية الصحافة المكتوبة
- 23.3.5 الحقوق المتعلقة بوسائل الاتصال السمعي البصري، ووسائل الاتصال الجماهيري
- 24.3.5 الحق في الإخبار
- 25.3.5 الحق في شفافية الإدارة
- 1.25.3.5 الحق في الولوج إلى الوثائق الإدارية
- 26.3.5 خدمة وطنية¹²⁴
- 27.3.5 حرية تأسيس الجمعيات
- 28.3.5 حرية الاجتماع
- 29.3.5 الحق في المشاركة في الحياة العامة
- 1.29.3.5 الحق في مزاولة الأنشطة السياسية
- 30.3.5 حق المقاومة
- 31.3.5 الحق في الشرف و السمعة
- 32.3.5 الحق في الحياة الخاصة

تشمل هذه الكلمة- المفتاح على الخصوص الحرية الدينية لاسيما في جوانبها الفردية . تعبيراتها الجماعية تم ضبطها من خلال¹²² "الكلمة المفتاح " حرية العبادات"

هذه المفردة - المفتاح تشمل أيضا الحق في إعطاء معلومة بكل حرية¹²³

ميليشيا، اعتراض عقائدي الخ..¹²⁴

- 1.32.3.5 حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
- 33.3.5 الحق في الحياة العائلية¹²⁵
- 1.33.3.5 النسب
- 2.33.3.5 ميراث
- 34.3.5 الحق في الزواج
- 35.3.5 عدم انتهاك حرمة المسكن
- 36.3.5 عدم انتهاك الاتصالات
- 1.36.3.5 المراسلات
- 2.36.3.5 المكالمات الهاتفية
- 3.36.3.5 اتصالات الكترونية
- 37.3.5 حق الالتئاس
- 38.3.5 عدم رجعية القانون
- 1.38.3.5 قانون جنائي
- 2.38.3.5 قانون مدني
- 3.38.3.5 قانون اجتماعي
- 4.38.3.5 قانون ضريبي
- 39.3.5 حق الملكية¹²⁶
- 1.39.3.5 نزع الملكية
- 2.39.3.5 تأميم
- 3.39.3.5 تحديدات أخرى
- 4.39.3.5 خصوصية
- 40.3.5 حرية استعمال اللغات
- 41.3.5 حقوق انتخابية
- 1.41.3.5 حق التصويت
- 2.41.3.5 حق الترشح
- 3.41.3.5 حرية التصويت
- 4.41.3.5 اقتراع سري
- 5.41.3.5 اقتراع مباشر/غير مباشر
- 6.41.3.5 وتيرة وصحة الانتخابات
- 42.3.5 الحقوق في المادة الضريبية

جوانب استعمال الاسم تمت معالجتها سواء هنا أو في نطاق " الحق في الحياة الخاصة"¹²⁵

بما في ذلك قضايا التعويض¹²⁶

- 43.3.5 الحق في تفتح الشخصية
 44.3.5 حقوق الطفل
 45.3.5 حماية الأقليات او الأشخاص المنتمين إلى أقليات

4.5 حقوق اقتصادية، اجتماعية وثقافية

- 1.4.5 حرية التعليم
 2.4.5 الحق في التعليم
 3.4.5 الحق في الشغل
 4.4.5 حرية اختيار المهنة¹²⁷
 5.4.5 حرية مزاولة نشاط مدر للدخل
 6.4.5 حرية التجارة والصناعة¹²⁸
 7.4.5 حماية المستهلكين
 8.4.5 حرية التعاقد
 9.4.5 حق الولوج إلى الوظائف العامة
 10.4.5 حق الإضراب
 11.4.5 حرية نقابية¹²⁹
 12.4.5 حق الملكية الفكرية
 13.4.5 الحق في السكن
 14.4.5 الحق في الضمان الاجتماعي
 15.4.5 الحق في التعويض عن البطالة
 16.4.5 الحق في التقاعد
 17.4.5 الحق في ظروف عمل منصفة وملائمة
 18.4.5 الحق في مستوى عيش كاف
 19.4.5 الحق في الصحة
 20.4.5 الحق في الثقافة
 21.4.5 حرية علمية
 22.4.5 حرية فنية

5.5 حقوق جماعية

¹²⁷ تعني هذه الكلمة المفتاح أيضا " حرية الشغل "

¹²⁸ يشمل هذا المصطلح أيضا حرية المبادرة

¹²⁹ يشمل حقوق الأشخاص المتعلقة بالنقابات وحقوق النقابات وحقوق إبرام اتفاقيات جماعية في مجال الشغل

1.5.5 الحق في البيئة

2.5.5 الحق في التنمية

3.5.5 الحق في السلام

4.5.5 الحق في تقرير المصير

5.5.5 حقوق الشعوب الأصلية، حقوق السكان الأصليين